HUMAN RIGHTS WATCH
350 Fifth Avenue, 34th Floor
New York, NY 10118-3299
Tel: 212-290-4700
Fax: 212-736-1300

www.hrw.org

13 أبريل/نيسان 2017

السيد اللواء مجدي عبد الغفار
وزير الداخلية
جمهورية مصر العربية

نسخة إلى:

السيد سامح حسن شكري
وزير الخارجية

السيد المستشار نبيل صادق
النائب العام

السيد اللواء مجدي عبد الغفار المحترم،

تحية وبعد،

أكتب إليكم بشأن 4 شبان فلسطينيين من غزة أخذهم رجال مسلحون بعد عبورهم من غزة إلى مصر عبر مركز مراقبة الحدود برفح في 19 أغسطس/آب 2015، وهم عبد الله أبو الجبين، عبد الدايم أبو لبدة، حسين الزبدة وياسر زنون. مكان الرجال غير معروف، ولكن أسرهم تعتقد أنهم محتجزون لدى مصر. لم تقدم السلطات المصرية أية معلومات عنهم، رغم توجيه الأسر رسالة إلى كبار المسؤولين المصريين في 7 نوفمبر/تشرين الثاني 2016 للاستفسار عن وضعهم.

سنورد أي معلومات ذات صلة تقدمونها لنا قبل يوم الأحد، 30 أبريل/نيسان في أي منشورات متعلقة بهذا الموضوع في المستقبل.

"هيومن رايتس ووتش" هي منظمة دولية لحقوق الإنسان مقرها الرئيسي في مدينة نيويورك. ننشر تقارير عن حالة حقوق الإنسان في أكثر من 90 بلدا في جميع أنحاء العالم، بهدف الدفاع عن حقوق الإنسان وتعزيز احترام القانون الإنساني الدولي.

عبر كل من الجبين (23 عاما) من سكان مخيم جباليا للاجئين، وأبو لبدة (26 عاما) من سكان مخيم البريج للاجئين، والزبدة (29 عاما) من سكان الشيخ رضوان، وزنون (26 عاما) من سكان مدينة رفح، من معبر رفح في 19 أغسطس/آب 2015، وفقا لأسرهم. قالت العائلات لـ هيومن رايتس ووتش إن الرجال اتصلوا بهم من الجانب المصري من المعبر ذلك المساء، وفي وقت لاحق من تلك الليلة استقلوا حافلة متوجهة إلى مطار القاهرة الدولي عبر شبه جزيرة سيناء.

قالت العائلات إن الرجال كانوا يخططون للتوجه إلى تركيا، ليواصل الجبين وأبو لبدة دراستهما وزبدة وزنون للحصول على الرعاية الطبية. قال ركاب آخرون في الحافلة للعائلات إن 6 رجال مسلحين بثياب مدنية أطلقوا النار على الحافلة بعد اجتيازها مسافة 300 متر من رفح واحتجزوا الرجال الأربعة بالقوة. لم تسمع العائلات عن الرجال منذ ذلك الحين.

قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
سارة ليا ويتسن، المديرة التنفيذية
لما فقيه، نائبة المديرة
إريك غولدستين، نائب المديرة
جو ستورك، نائب المديرة
أحمد بن شمسي، مدير التواصل والمرافعة

اللجنة الاستشارية
كاثرين بيراتيس، المديرة
آسلي بالي، مسؤول
بروس راب، مسؤول
غاري سيك، مسؤول
فؤاد عبد المومني
جمال أبو علي
ياسر عكاوي
هالة الدوسري
صلاح الحجيلان
عبدالغني الإيراني
أحمد المخيني
غانم النجار
ليزا أندرسون
شاؤول بخاش
ديفيد بيرنشتاين
روبرت بيرنشتاين
نيثان براون
بول شيفيغني
هناء إدوار
بهي الدين حسن
حسن المصري
منصور فرحان
لبنى فريح غورغيس
آيل كروس
عمر حمزاوي
أسوس هاردي
شوان جبارين
مارينا بينتو كوفمان
يوسف خلات
أحمد منصور
ستيفان ماركس
عبدالعزيز نعيدي
نبيل رجب
فيكي رسكين
تشارلز شماس
شيد شينبيرغ
سوزان تاماسيبي
مصطفى تليلي

هيومن رايتس ووتش
كينيث روث، المدير التنفيذي
ميشيل ألكساندر، نائب المدير التنفيذي والمبادرات العالمية
ايان ليفاين، نائب المدير التنفيذي البرامج
تشاك لاستينغ، نائب المدير التنفيذي، العمليات
وليد أيوب، مدير تكنولوجيا المعلومات
إيما دالي، مدير الاتصالات
باربرا غوليبلمو، مدير المالة والإدارة
باباتوندي أولوغبوجي، نائب مدير البرامج
دينا بوكيمبنير، المستشار العام
توم بورتيوس، نائب مدير البرامج
جيمس روس، مدير القانونية والسياسية
جو ساوندرز، نائب مدير البرامج
فرانسيس سينا، مدير الموارد البشرية

نشرت مؤسسة "الجزيرة" الإخبارية صورة في أغسطس/آب 2016 تزعم أنها تظهر أبو لبدة وزنون، يجلسان في أحد مراكز الاحتجاز في القاهرة. كما نشرت عدة وسائل إعلامية لقطات فيديو من المفترض أنها تظهر الرجلين في نفس مركز الاحتجاز. تقول عائلتا الرجلين إن الصور ومقاطع الفيديو لقريبيهما بالفعل.

في 20 أغسطس/آب 2015، بعد يوم من اختطاف الرجال، قال مسؤولون أمنيون مصريون ومصادر مقربة من "حماس" لوكالة "رويترز" الإخبارية إن الرجال الأربعة كانوا أعضاء في الجناح المسلح لحماس. قال نائب وزير الخارجية في حماس آنذاك غازي حمد لـ هيومن رايتس ووتش في سبتمبر/أيلول 2016، إن الرجال الأربعة أعضاء في حماس ولكن ليسوا مسؤولين رفيعي المستوى. قال المسؤول في حركة حماس صلاح بردويل في أغسطس/آب 2016 لوكالة الأنباء "شمس" إن مصر وضعت شروطا لإطلاق سراح الرجال.

لم تتمكن هيومن رايتس ووتش من تأكيد هذه المعلومات الإعلامية أو معلومات العائلات بشكل مستقل.

إذا كان أي من هؤلاء الرجال الأربعة محتجزين لدى السلطات المصرية، فإننا نحثكم على الاعتراف بذلك على الفور، بالإضافة إلى التصريح عن أساس احتجازهم، وهو ما يتعين على سلطات الدولة فعله بموجب القانون الدولي. هذا الالتزام غير مشروط ولا يمكن أن يتوقف على الوفاء بمطالب سلطات غزة. على السلطات المصرية أن توجه الاتهام فورا إلى الرجال إن كان يشتبه بقيامهم بنشاط إجرامي، أو إطلاق سراحهم.

ينتهك الاحتجاز بمعزل عن العالم الحماية الأساسية للمدنيين والمقاتلين بموجب "قانون الإجراءات الجنائية" المصري، الذي يتطلب من السلطات تقديم المشتبه بهم جنائيا أمام النيابة العامة في غضون 24 ساعة، وعلى وكلاء النيابة توجيه الاتهام إلى المحتجزين بناء على أدلة أو الإفراج عنهم فورا. كما أن الاحتجاز ينتهك القانون الدولي الذي يقضي بأن يتم تقديم جميع المحتجزين، بغض النظر عن وضعهم الخاص، "فورا" (أي في غضون أيام) أمام موظف قضائي أو ما شابه لمراجعة قانونية وضرورة احتجازهم.

بموجب القانون الدولي، فإن رفض الدولة الاعتراف باحتجاز الشخص، أو الكشف عن مكان وجوده أو مصيره بعد الاعتقال، أو الاعتقال من قبل قوات الدولة ووضع المحتجز خارج نطاق حماية القانون، يعتبر إخفاء قسريا. ينتهك الإخفاء القسري عديدا من الحقوق المكفولة بموجب "العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية"، الذي صادقت عليه مصر العام 1982، بما فيه اشتراط تقديم المحتجزين فورا أمام قاض. تترك حالات الإخفاء القسري المحتجزين عرضة بشكل استثنائي للتعذيب وغيره من أشكال الإيذاء. على الدول التحقيق في حالات الإخفاء القسري، ومحاسبة المسؤولين عنه، وتعويض الضحايا بشكل مناسب، بموجب القانون الدولي.

للمعتقلين أيضا الحق في المعاملة الإنسانية، والاتصال بأسرهم، والوصول إلى المحامين، والقدرة على الطعن في أساس الاحتجاز، وتلقي زيارة من "اللجنة الدولية للصليب الأحمر".

تجدون معلومات الاتصال بي أدنى التوقيع.

شكرا لاهتمامكم بهذا الموضوع.

تقبلوا فائق الاحترام،

سارة ليا ويتسن
المديرة التنفيذية
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
هيومن رايتس ووتش